مراكز المعلومات الزراعية
بمديريات الزراعة فى محافظات مصر: الهدف. المقومات. الخدمات

دكتور
محمود عبد الكريم الجندى
مدرس المكتبات والمعلومات كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

تقديم:

قديما لقبت مصر بأنها بلد زراعى وبأنها سلة الغلال لكثير من الإمبراطوريات التى تعاقبت على احتلالها واستغلال خيرها، ونظر الكثير من المصريين إلى ذلك الوصف على أنه من سبيل وصم مصر بالتخلف الحضارى واقتصارها على الزراعة فقط وعدم انفتاحها على المجالات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعية والتجارة. ومع مرور الوقت تبين أن مصر بالفعل تعتمد اقتصاديا فى المقام الأول على الزراعة ثم بعد ذلك على الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ومن ثم أولت الدولة الزراعة مزيداً من الاهتمام والدعم للحفاظ على الرقعة الزراعية الحالية وتجريم الاعتداء عليها أو استعلالها فى أغراض أخرى غير الزراعة؛ بل نشطت الدولة فى العمل على إضافة المزيد من الأرض الزراعية الجديدة عن طريق الاتجاه إلى الصحراء واستصلاح واستزراع آلاف الأفدنة كما فى المناطق الجديدة مثل النوبارية والعامرية وجنوب الوادى وسهل الطينة... إلى آخر ذلك من مشروعات الاستصلاح المنتشرة فى أنحاء الجمهورية.

وإلى جانب حرص الدولة على توسعة الرقعة الزراعية الحالية حرصت أيضا على زيادة معدلات إنتاج المحاصيل حتى تتمكن من سد الفجوة الغذائية، وفى سبيل تحقيق ذلك بدأت الدولة فى توجيه استثماراتها والعمل على جذب الاستثمارات نحو الزراعة، كما حرصت على تحديث الزراعة وإدخال المحاصيل الجديدة وتكنولوجيا الزراعة، ومواكبة لذلك تم إنشاء العديد من مراكز المعلومات الزراعية المتخصصة فى موضوعات الزراعة على كافة المستويات الإدارية للعملية الزراعية.

وتهتم هذه الدراسة تحديداً بالتعرف على مراكز المعلومات الزراعية التى تم إنشاؤها فى مديريات الزراعة على مستوى كافة محافظات مصر المختلفة من حيث ما يتعلق بها من أهداف ومقومات وخدمات تقدمها للمستفيدين منها.

أولا: الهدف:

تهدف هذه المراكز إلى توفير المعلومات والبيانات والأبحاث والدراسات وكافة مصادر المعلومات الأولية والثانوية المتعلقة بموضوعات الزراعة سواء على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى للعاملين فى حقل الزراعة على مستوى كل محافظة من محافظات مصر، كما تعد هذه المراكز همزة الوصل بين العاملين فى المجال الأكاديمى والمجال التطبيقى للعملية الزراعية بما تضمه من معلومات علمية وتقنية، وإلى جانب ذلك تهدف هذه المراكز كسائر المراكز المتخصصة فى مجالات موضوعية محددة إلى ما يأتى:

١ ـ الإفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التى تحققت فى الأماكن الأخرى.

٢ ـ ترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد فى البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من المعلومات.

٣ ـ كفالة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.

٤ ـ توفير بدائل وأساليب حديثة لحل المشكلات الفنية.

٥ ـ رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية فى قطاعات الإنتاج والخدمات.

٦ – ضمان القرارات السليمة على مختلف مستويات المسئولية[١].

ثانيا: النشأة والتطور:

فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتفقت الدول العربية على حظر تصدير البترول للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى خطوة لم تحتسب لها هذه الدول بل فوجئت بها تماما مما كان له أبلغ الأثر فى كثير من قراراتها فى تلك الفترة، فكانت هذه الأزمة الشرارة الأولى للعمل على إنشاء مراكز معلومات متخصصة لمتابعة الأخبار الجارية والتقارير الدورية ومصادر المعلومات السريعة فى كافة النواحى والتى تساعد متخذى القرارات على اتخاذ قرارات سليمة لكل ما يعن لها من مشكلات، وبالتالى حذت كل المرافق على إنشاء مثل هذه المراكز المتخصصة لنفس الغرض[٢].

وفى مصر وفى نهاية السبعينيات وفى ظل استحداث الدولة لنظام الإدارة المحلية بصدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له التى تنص على عدم مركزية الإدارة وتفويض المحافظين كل فى محافظته بتسيير شئون المحافظة فى ظل نظام الإدارة السائد على مستوى الجمهورية بما يتناسب مع ظروف كل محافظة على حده. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة، وصدر لاحقا لهذا القرار عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٩٨١/١٢/١٩ الكتاب الدورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ الذى يحدد الأسس والضوابط التى تحكم وتنظم وتحدد ماهية واختصاصات مراكز المعلومات والتوثيق بالوحدات الإدارية والإنتاجية المختلفة على مستوى الدولة.

ومنذ ذلك التاريخ توالى إنشاء مراكز المعلومات المتخصصة فى كافة الوحدات الإدارية، بداية فى دواوين المحافظات ثم تتابعت فى باقى الوحدات الإدارية والإنتاجية مثل مديريات الزراعة والصناعة والتجارة والشئون الاجتماعية والتأمينات ..... إلخ. ويرجع الفضل فى تكوين وتأسيس جل مراكز المعلومات المتخصصة إلى مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حيث إن من أنشطته وفعالياته تأسيس مثل هذه المراكز فى المحافظات والوحدات الإدارية والإنتاجية التابعة لها. ويتفاوت تاريخ إنشاء مراكز المعلومات الزراعية تبعا لظروف كل محافظة على حدة ومدى استعدادها لإنشاء هذه المراكز من حيث توفير المكان والأجهزة والعاملين، إلا أنه من الملاحظ إنشاؤها جميعا تم فى فترات متقاربة جدا تدور مابين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤).

ثالثا: التنظيم الإدارى:

من عوامل الإدارة الحديثة تقسيم العمل وتوزيع

(١) أرتون، بولين. مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم. ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨١ ص ٢٩.
(2) Thury, Eva M., From library to information center. - special libraries (v .79 no. 1) 1995 p 22.

الاختصاصات وتحديد المهام التى يقوم بها كل فرد داخل مراكز المعلومات بحيث يسير العمل دون اضطراب أو تداخل فى المهام، ولتحقيق أهداف هذه المراكز يجب أولا تحليل الاحتياجات الأساسية للمؤسسة التى أنشئت داخلها، كذلك معرفة الخدمات التى ينبغى تحقيقها، وإعداد الكوادر البشرية القادرة على إدارة هذه المراكز[1]، ولهذا نص قرار إنشاء مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة على مستوى المحافظات على أن تنظم هذه المراكز إداريات على النحو الآتى:

* يتولى رئاسة المركز مدير المديرية الزراعية ورئيس قطاع الزراعة بالمحافظة.

* يتولى مهمة الإشراف على المركز مدير عام الشئون المالية والإدارية بمديرية الزراعة بالمحافظة.

* يتولى مهمة التخطيط للمركز مدير المركز.

أما على المستوى التنفيذى فيتم تقسيم هذه المراكز إلى الإدارات التالية:

١ ـ رئاسة المركز

* التخطيط والمتابعة والإشراف وتذليل الصعاب بهدف تحقيق مهام المركز والوصول من خلالها إلى الأهداف المحددة له.

* توزيع المهام على الإدارات المختلفة بالمركز ودفع الخطط الزمنية لتنفيذ الأنشطة ومتابعة الإنجازات والتأكد من دقة ومستوى المخرجات.

* اقتراح الإجراءات المطلوبة بإدارات المركز.

* التنسيق مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة وأى جهة أخرى لتبادل الخبرات وتقديم المعلومة الفنية أو المادية لصالح العمل.

٢ ـ إدارة دعم اتخاذ القرار

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* التعرف على القضايا والمشكلات المطروحة أمام متخذى القرار بالوحدة وتحليلها.

* التقدم بتوجيهات محددة بخصوص قضية أو مشكلة تتم دراستها مع المتخصصين والخبراء بناء على تكليف من مدير المديرية.

* المشاركة فى توصيف جوانب المشكلة المطروحة للبحث وتحديد البدائل المتاحة للعمل ومعايير ترجيح الاختيار.

* تحديد المعلومات والمؤشرات المطلوب توفيرها للمعاونة فى صنع واتخاذ القرار ودورية تحديثها.

* تحديد وتحليل النظم اليدوية المطلوب تحويلها لنظم آلية والإجراءات اللازمة للتنفيذ بالتعاون مع جهات الخبرة الفنية.

* تصميم شكل وتحديد محتويات النشرة الدورية وتقارير المعلومات الدورية المحدد عرضها على متخذ القرار.

* التنسيق مع إدارة التوثيق والمكتبة لتحديد المقتنيات العلمية المطلوب تزويد المكتبة بها.

٣ ـ إدارة الإحصاء

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* تحديد مصادر البيانات بالوحدة الإدارية وأسلوب الاتصال بها بما يضمن توثيق البيانات وتأمين الحصول عليها بطريقة قانونية منظمة.

* تصميم نماذج إحصائية لتجميع البيانات مع تطويرها بصفة مستمرة طبقا لاحتياجات المعلومات،

(1) Lefebvre, Iouise. the special library: what it is and what it can do for business and industry. - special libraries (fall 1996) p 289

وإعداد الخطة والتعليمات التى تضمن استيفاءها فى التوقيتات المحددة.

* تجميع ومراجعة البيانات والتأكد من صحتها وسلامتها.

* تحديث البيانات طبقا لخطة تحديث دورية.

* تحليل البيانات واستنباط المعلومات والمؤشرات منها لصالح عملية صنع واتخاذ القرار.

٤ ـ إدارة التوثيق والمكتبة

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية: ـ

* تجميع الكتب والمراجع العلمية والوثائق والدوريات والبيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا ومشكلات مديرية الزراعة من المصادر المختلفة سواء من داخلها أو من خارجها وفرزها وتسجيلها.

* تجميع المراجع العلمية والكتب والدوريات العلمية المتعلقة بعلوم الإحصاء ونظم المعلومات والحاسبات الآلية.

* توصيف (تصنيف) الوثائق ماديا وموضوعيا بما يبين عناصرها ومستوياتها وعمل فهارس لها.

* التحليل العلمى لمحتويات الوثائق بكافة أشكالها وعمل المستخلصات لها.

* تجميع وتنظيم القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بمديرية الزراعة.

* البث العلمى الانتقائى للموضوعات التى تهم المستفيدين بما يضمن الإحاطة المستمرة لكل منهم بمحتويات المكتبة والجديد الوارد إليها.

٥ ـ إدارة النشر

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* إصدار النشرات والتقارير العلمية المخطط إصدارها بالتنسيق مع إدارة دعم اتخاذ القرار.

* نشر المستخلصات العلمية والتراجم بالتنسيق مع إدارة التوثيق والمكتبة.

* أعمال السكرتارية والحفظ وإصدار واستلام المراسلات من مركز المعلومات وإليه.

٦ ـ إدارة الحاسب الآلى

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* تصميم نظم المعلومات الآلية بناء على تحليل متطلبات إدارة دعم اتخاذ القرار.

* وضع البرامج وتنفيذها واختيار المخرجات وتوثيق النظام فنيا وإجرائيا بما يضمن تنفيذه.

* إدخال البيانات ومراجعتها.

* تشغيل قواعد البيانات واستخراج المعلومات والمؤشرات المطلوبة للمستفيدين.

* تأمين المعلومات المخزنة على الحواسب الآلية من العبث والتلف، ووضع الإجراءات وتحديد مسئوليات التعامل مع المعلومات داخل الإدارة.

* وضع برامج صيانة الأجهزة والمعدات الفنية وتنفيذها بما يضمن استمرارية صلاحيتها للعمل.

رابعا: طرق جمع البيانات

تقتنى مراكز المعلومات المتخصصة مواد المعلومات التى لها علاقة بالمؤسسة التى تخدمها، حيث ينبغى أن تكون هذه المراكز مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتناء وتجميع مصادر المعلومات المناسبة فى مجال تخصصها الموضوعى والموضوعات ذات العلاقة[1]،

(١) أترتون، بولين. المرجع السابق. ص ٦٧.

ونظرا لطبيعة مراكز المعلومات الزراعية ونظرا لطبيعة النشاط الزراعى فإن المعلومات الخاصة بالأراضى الزراعية وتصنيفها والمحاصيل المنزرعة وتصنيفها حسب الدورات الزراعية المتبعة، وكذلك البيانات الخاصة بالإنتاج الحيوانى والنباتى.... إلخ، مثل هذه البيانات والمعلومات ستكون هى البيانات المطلوبة لكل من يعمل فى هذا المجال ويهتم بأنشطته، فإلى جانب المعلومات والبيانات التى يتم جمعها مباشرة من سجلات ووثائق الإدارات المختلفة داخل مديرية الزراعة بكل محافظة على حدة، والبيانات والمعلومات التى يتم تجميعها من خلال الكتب والدوريات والنشرات العلمية، والبيانات والمعلومات التى ترد من وزارة الزراعة وديوان عام المحافظة، فإن هناك كثيرا من المعلومات والبيانات التى يجب استقاؤها من الواقع الميدانى للعملية الزراعية، ونظرا لتعدد وتشعب البيانات والمعلومات المطلوبة تم تصميم عدد كبير من النماذج الإحصائية يكون الهدف من كل واحدة منها تجميع بيانات محددة عن أحد الأنشطة الزراعية، ولدقة البيانات وتحديد ماهية المعلومات المطلوبة صممت إدارة الإحصاء بمراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة مجموعة من النماذج الإحصائية التى تختص كل منها بجمع مجموعة من البيانات على النحو التالى:

* نموذج ١ أراضى ـ زراعة: ويختص بجمع بيانات عن تصنيف الأراضى الزراعية إلى زمام منزرع وزمام غير منزرع بصفة كلية، وذلك على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* نموذج ٢ أراضى ـ زراعة: وهذا النموذج أكثر تفصيلا من سابقه حيث يختص هو الآخر بجمع بيانات عن تصنيف الأراضى الزراعية إلى زمام منزرع وزمام غير منزرع ولكن على مستوى الجمعيات الزراعية. كما يهتم بتحديد ماهية الأراضى المنزرعة إلى (ائتمان زراعى ـ إصلاح زراعى ـ هيئات زراعية) والأراضى غير المنزرعة إلى (أراضى بور ـ أراضى منافع ـ أراضى مساكن).

* نموذج ٣ أراضى ـ زراعة: ويختص ببيان الحيازة الزراعية (أى ما يملكه كل فرد أو هيئة أو مؤسسة من الأراضى الزراعية) وعدد الحائزين بالجمعيات الزراعية وذلك على مستوى كل مدينة وقرية وكفر ونجع، ويهتم هذا النموذج بحصر عدد الحائزين فى كل جمعية زراعية مع بيان فئات ما يملكونه من أراضٍ زراعية على النحو التالى (أقل من فدان ـ من ١ ـ ٥ أفدنة من ٥ ـ ١٠ أفدنة، من ١٠ ـ ٢٠ فداناً، من ٢٠ ـ ٣٠ فداناً، من ٣٠ ـ ٤٠ فدان، من ٤٠ ـ ٥٠ فداناً أكثر من ٥٠ فداناً ـ أراضٍ ملك الحكومة).

* استمارة ٣ زراعة: وتختص بحصر مساحات الأراضى حسب الاستخدام بين أراض زراعية وأراض تحت الاستزراع وأراض تحت الاستصلاح وأراض قابلة للاستصلاح وأراض لا تصلح للزراعة.

* استمارة ٤ زراعة: وتختص بحصر مساحات الأراضى الجديدة تحت الاستصلاح حسب الملكية سواء (لشركات القطاع العام ـ شركات القطاع الخاص ـ شركات الاستثمار ـ شركات الائتمان ـ

أو جمعيات تعاونية ـ أو ملكية أفراد) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* استمارة ٥ زراعة: وتختص بحصر الأراضى الزراعية بالفدان حسب نوعية نظام الزراعة (سواء بالإيجار النقدى ـ مشاركة ـ وضع يد ـ ملكية) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا.

* استمارة ٦ زراعة: وتختص ببيان إنتاج اللحوم الحمراء من حيث (الطاقة الإنتاجية[١] من حيث عدد رؤوس الماشية ووزنها بالطن ـ ثم الطاقة الفعلية[٢]، ثم قيمة الإنتاج[٣] بالجنيه المصرى، وأخيرا تكاليف الانتاج[٤] بالجنيه المصرى) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* استمارة ٧ زراعة: وتختص بحصر إنتاج المحافظات من البتلو، سواء الرقم المستهدف أو المنتج بالفعل ثم القيمة الإنتاجية بالجنيه المصرى.

* استمارة زراعة ٩: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج الألبان على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١٠: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج اللحوم البيضاء على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١١: وتختص بتجميع بيانات عن مزارع الدواجن على مستوى مراكز المحافظات حسب عدد المزارع وكمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١١ب: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج البيض على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* نموذج ١ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بحصر المساحات المنزرعة وإنتاجية المحاصيل على مستوى كل محصول على حدة (حسب المواسم الزراعية المختلفة. صيفى ـ شتوى ـ نيلى) حيث يتم تجميع بيانات مثل اسم المحصول ـ الصنف ـ المساحة المنزرعة بالفدان ـ ثم متوسط إنتاج الفدان بالطن.

* نموذج ٢ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بحصر إنتاجية المحاصيل الزراعية وسعرها وتكلفتها على مستوى الإدارات الزراعية وعلى مستوى كل محصول على حدة (حسب المواسم الزراعية المختلفة. صيفى ـ شتوى ـ نيلى) حيث يتم تجميع بيانات مثل اسم المحصول ـ الصنف ـ التكلفة الفعلية للفدان ـ ثم متوسط إنتاج الفدان ـ وأخيرا سعر وحدة الإنتاج[٥].

* نموذج ٣ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بجمع البيانات عن إنتاجية الفاكهة من حيث النوع

(١) هى إجمالى الطاقة المتاحة على مستوى المركز فى سنة البيان.
(٢) هى إجمالى الطاقة المنتجة على مستوى المركز فى سنة البيان.
(٣) هى إجمالى قيمة الإنتاج الفعلى بالأسعار الجارية.
(٤) هى إجمالى قيمة التكاليف الفعلية بالأسعار الجارية.
(٥) تختلف وحدة القياس لوحدة الإنتاج تبعا لاختلاف المحصول، فوحدة القياس للقمح الإردب، والقطن القنطار، وللكتان الطن، وللسمسم الكيلة ... وهكذا.

والصنف والمساحة المنزرعة وعدد الأشجار المثمرة وغير المثمرة، وإنتاج الفدان بالطن.

* نموذج ٤ إنتاج نباتى زراعة: وهذا النموذج مكمل للنموذج السابق حيث يختص ببيانات تكلفة وسعر الفاكهة من حيث النوع والصنف والتكلفة والسعر الإجمالى لكل طن.

* نموذج ٥ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بحصر المساحات المنزرعة وإنتاجية النخيل (مشتت ـ مجمع) من حيث الصف ـ المساحة المنزرعة ـ عدد النخيل المثمر وغير المثمر ـ متوسط إنتاج النخلة الواحدة بالكيلوجرام.

* نموذج ٥ إنتاج نباتى زراعة: وهو نموذج مكمل للنموذج السابق حيث يهتم ببيانات تكلفة وسعر مزارع النخيل (سواء مشتت ـ أو مجمع) من حيث الصنف ومتوسط تكلفة النخلة، ثم بيان سعر الكيلوجرام/ نخلة.

والنماذج والاستمارات السابقة تعمل على حصر كل البيانات المتعلقة بالعملية الزراعية والعمليات المتعلقة بها، ومراكز المعلومات الزراعية تعمل من جهتها على تطوير هذه النماذج والاستمارات بحيث يتم تعديلها من حين لآخر وتطويرها للمساعدة فى حصر وجمع ما هو مطلوب من بيانات، فإلى جانب ما سبق من نماذج لاحظ الباحث وجود عدد آخر من النماذج فى طور الإعداد لحصر بيانات ومعلومات عن الثروة السمكية ومناحل العسل وبعض الأنشطة الأخرى، وبالنظر إلى النماذج السابقة نلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاث فئات أساسية. الأولى تختص ببيانات الأراضى الزراعية. الثانية: تختص بحصر ما ينتج من محاصيل وفواكه. الثالثة: تختص بحصر الإنتاج الحيوانى. كما نلاحظ أن كل فئة تنقسم إلى جزأين. الأول خاص بحصر البيانات الأساسية لكل فئة. والجزء الثانى لتحديث البيانات بصفة سنوية، كما لاحظ الباحث أن هناك بعض النماذج يتم تجميعها على مستوى الجمعيات الزراعية وهى دائما ما تكون عن البيانات الأساسية، أما النماذج التى يتم تجميعها على مستوى الإدارات فى مراكز المحافظات فإنها غالبا ما تكون عن البيانات الإضافية والتقييمية لأى عنصر من عناصر العملية الزراعية حيث يتوافر القائم بعملية التقويم. ويرى الباحث من واقع الميدان ضرورة توفير متخصص فى الإحصاء داخل المستوى الأول فى العملية الزراعية أى فى الجمعيات الزراعية تكون مهمته الأساسية تجميع البيانات الأساسية لهذه النماذج وتعبئتها بدلا من إسناد هذه المهمة الحيوية لأحد المشرفين الزراعيين بجوار عمله الأساسى فى متابعة المحاصيل وخلافه حيث لا تحظى هذه النماذج بكامل رعايته وتكون النتيجة معلومات وتقييمات خاطئة أمام متخذى القرار يبنى عليها كثير من القرارات الهامة داخل العملية الزراعية.

خامسا: الدورة المعلوماتية فى مراكز المعلومات الزراعية:

تمر المعلومات فى مسارها بعدة عمليات تؤثر عليها وتحكم فى النهاية مواصفات نظام المعلومات الخاص بها، وهذه العمليات هى: الخلق والإنشاء، الاختيار، التحليل، التخزين، البث والتوزيع، ثم الاسترجاع والاستخدام[1] ومن ثم الاستفادة وخلق وإنشاء معلومات جديدة.. ودورة المعلومات فى مراكز المعلومات الزراعية كما يتضح من الشكل الآتى:

(١) محمود عباس حمودة، أبو الفتوح حامد عودة. الأرشيف ودوره فى مجال المعلومات الإدارية. ـ القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥. ص ٢٧٤.

شكل رقم (١)

الدورة المعلوماتية فى مراكز المعلومات الزراعية.

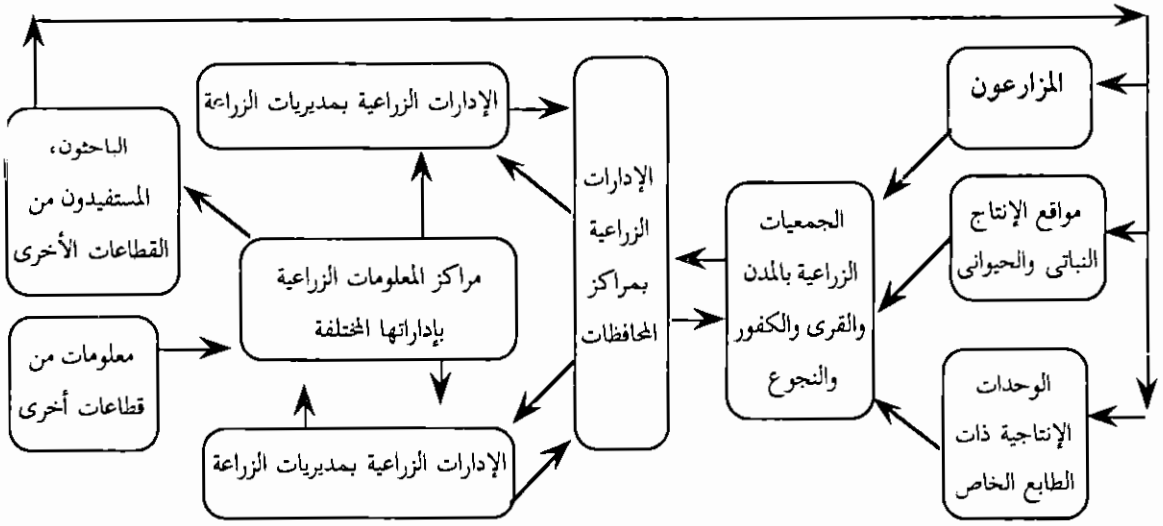

تبدأ بتجميع البيانات والمعلومات الأساسية من الجمعيات الزراعية والوحدات الإنتاجية ذات الطابع الخاص والتى تعد النواة الأولى فى التشكيل الزراعى لمنظومة المعلومات الزراعية على مستوى الجمهورية والتى تخضع إداريا لمديريات الزراعة بالمحافظات حيث يتم تجميع البيانات ميدانيا من واقع الأراضى الزراعية ومزارع الإنتاج الحيوانى والنباتى، بعد ذلك يتولى هذه البيانات الإدارة الزراعية بمراكز المحافظات والتى تقوم على تكملتها وتبويبها وتصنيفها وتقييمها تقييما مبدئيا، ومن ثم إرسالها إلى الإدارات الزراعية المتخصصة فى مديرية الزراعة على مستوى المحافظة ككل. ومثال ذلك البيانات والمعلومات المتعلقة بمساحة الأراضى الزراعية وبيان المنزرع منها وتصنيفها إلى أراض زراعية ومبان وبور... إلخ، يتم إرسالها إلى إدارة حماية الأراضى بمديرية الزراعة بالمحافظة، أما بيانات ومعلومات عن استخدام المبيدات ومدى فاعلية مبيد عن آخر... إلخ، يتم إرسالها إلى إدارة المكافحة... وهكذا مع باقى البيانات والإدارات الأخرى التى تتولى هذه البيانات والمعلومات وتقوم على الاستفادة منها واستكمالها ومن ثم إرسالها إلى مركز المعلومات الذى يقوم على معالجتها تبعا لدورة معلوماتية فى إداراته المختلفة حيث يستقبلها قسم الإحصاء بمركز المعلومات الذى يتوفر على توثيق البيانات ومراجعتها والتأكد من صحتها وسلامتها ويتم ذلك الأمر عن طريق طلب الاستمارات مرة أخرى من مظانها المختلفة للتأكد من أن الأرقام واحدة، أو عن طريق استقدام المتخصصين فى الإدارات الزراعية والتأكد من صحة البيانات المرسلة، بعد ذلك يتم إرسال هذه البيانات إلى إدارة الحاسب الآلى بمركز المعلومات التى تتوفر على تصميم نظم المعلومات الآلية من حيث التكوينات المادية والبرامج، ولقد لاحظ الباحث اعتماد كل المراكز على مستوى الجمهورية على برامج Access - MS - Word - Excel فى معالجة بياناتها، حيث يتم أولا إدخال البيانات ومن ثم معالجتها عن طريق المتخصصين واستخراجها مرة أخرى فى صورة جداول ورسوم بيانية وتقارير فنية يستمد قسم النشر بمركز المعلومات مادته النشرية

منها، ومن ثم تحتفظ المكتبة بمخرجات هذه البيانات بعد إرسال نسخ منها لمتخذى وإدارة دعم اتخاذ القرار، ومن ثم إتاحة هذه البيانات للمستفيدين سواء من داخل المديريات الزراعية أو من خارجها. تكون جاهزة للرد على الاستفسارات لإدارة دعم اتخاذ القرار أو للمستفيدين من داخل مديرية الزراعة أو من خارجها، وقد لاحظ الباحث أن الإدارات الزراعية داخل المديرية هى أكثر الفئات استفادة من معلومات وبيانات ومخرجات مراكز المعلومات نظرا لطبيعة عملها واحتياجها للمعلومات المجهزة والمعالجة فى عملها اليومى، فإدارات مثل المكافحة ـ الشئون الزراعية ـ التسويق ـ حماية الأراضى ـ الإرشاد الزراعى ـ الإنتاج الحيوانى ـ القوارض ـ البساتين ـ المياه ـ الشئون القانونية والإدارية هى أكثر الإدارات استفادة من المعلومات بالترتيب المسبق تليها الإدارات الزراعية على مستوى مراكز المحافظات ثم هيئة الإصلاح الزراعى والتعاون الزراعى ومراكز معلومات المحافظات ووزارة الحكم المحلى، ثم الأفراد والطلاب والباحثين فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى المتعلقة بها والذين يتوفرون على إنتاج بيانات ومعلومات تبدأ بها دورة معلوماتية جديدة فى مجال الزراعة، واستكمالا للفائدة يرى الباحث ضرورة ربط هذه المراكز مع مراكز المعلومات الأخرى الموجودة داخل المحافظات، كذلك ضرورة ربطها بمراكز المعلومات الزراعية المتخصصة فى كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية للاستفادة المتبادلة على أن تصب جميعا فى مركز معلومات أكبر على مستوى وزارة الزراعة، كما يقترح الباحث أن تكون هناك دورة معلوماتية عكسية للدورة السابقة بمعنى ضرورة توصيل المعلومات والدراسات والأبحاث الحديثة المتوافرة فى مراكز المعلومات الزراعية على مستوى المحافظات إلى الإدارات الزراعية على مستوى مراكز المحافظات، ومن ثم توصيلها إلى الجمعيات الزراعية فى القرى والمدن والكفور والنجوع، ومن ثم توصيلها للمستفيد الأول وهو المرشد الزراعى الموجود بالجمعيات الزراعية والذى يتوفر على إرشاد الفلاح وشباب الخريجين القائمين على العملية الزراعية، كما يقترح الباحث إنشاء نقاط خدمة مكتبية صغيرة فى المواقع الزراعية وإمدادها بمخرجات مراكز المعلومات الزراعية ونسخ من مقتنيات المكتبة لتكون معينا للمستفيدين فى سد حاجاتهم المعلوماتية عن العملية الزراعية بدلا من انتظار المرشد الزراعى أو الذهاب بعيدا والسفر إلى مقر مراكز المعلومات الزراعية والتى تقع عالبا فى عواصم المحافظات.

سادسا: مكتبات مراكز المعلومات الزراعية:

إلى جانب بناء قواعد البيانات التى تعد من أهم أسس المجموعات ـ إن صحت التسمية ـ فى مراكز المعلومات الحديثة، لابد من توافر المكتبات فى شكلها التقليدى لاقتناء مصادر المعلومات الأخرى، حيث «تتميز مجموعات المراكز المتخصصة بعمق التغطية وشمولية التجميع»[1] «فمراكز المعلومات المتخصصة إن كان تركيزها الموضوعى على التخصص الذى تغطيه بكل تفاصيله وشعبه فعليها توفير كافة مصادر المعلومات المتعلقة بالموضوع وخاصة تلك الفئة التى يطلق عليها (الإنتاج الفكرى الرمادى) غير المتوفرة على المستوى العام والمتمثل فى التقارير شبه المنشورة، والوثائق الحكومية، والرسائل الجامعية، أعمال المؤتمرات، الأعمال التجارية، القصاصات

(1) Edward, Evans. Developing Iibrary & information center collections. - London: GOWER. 1987 p 192.

الصحفية..... إلخ تلك الأشكال بجانب الكتب والدوريات[1] والتى لاغنى عنها فى توفير وحصر كثير من المعلومات والبيانات المتخصصة للمستفيدين من هذه المراكز، فقواعد البيانات فقط لا تستطيع توفير وحصر كافة البيانات والمعلومات مهما كانت درجة إحاطتها ومدى تغطيتها وسرعة تحديثها، هذا فضلا على ضرورة توافر مصادر المعلومات التقليدية جنبا إلى جنب مع قواعد البيانات فى هذه الحقبة التى مازال المصدر المطبوع يتربع على عرش مصادر المعرفة وخاصة فى الدول النامية.

وبالنظر لواقع المكتبات التقليدية فى مراكز المعلومات موضوع البحث نجد أنها قليلة المجموعات من الناحية العددية بطريقة تدعو للرثاء، أما من حيث النوعية فتتمثل فى موضوعات عامة وليست متخصصة، كما يهدف إنشاء هذه المراكز حيث تميل إلى الموضوعات العامة، وفى رأى الباحث أن مرد ذلك يرجع لعدم وجود ميزانية خاصة لهذه المواد، حيث تأتى فى كل الأحوال عن طريقى التبادل والإهداء أو الإيداع، كذلك تفتقر هذه المراكز لسياسة واضحة موحدة للتزويد واقتناء مصادر المعلومات وانصرافها عن ذلك بالاهتمام بتوفير قواعد البيانات من واقع المعلومات المحلية كما سبق التوضيح. ويوصى الباحث فى مرحلة التكوين التى فى طورها هذه المراكز الآن ضرورة الاهتمام بتوافر المصادر التقليدية والمحسبة جنبا إلى جنب، «وللتغلب على قلة الميزانية وقلة المصادر لابد من إقامة علاقات تعاون ومشاركة فى المصادر بحيث يغطى كل مركز جزءاً من مصادر المعلومات ويتم التبادل والتعاون».

وبالنظر إلى مجموعات مكتبات مراكز المعلومات موضوع الدراسة نجد أنها مجموعات نمطية فى كافة المراكز حيث تتكون جلها من النوعيات الآتية من المواد:

- جريدة الوقائع المصرية (تصدر أسبوعيا وتهتم بنشر القوانين التى يقرها مجلس الشعب - قرارات رئيس الجمهورية - قرارات رئيس مجلس الوزراء - قرارات المحكمة الدستورية - إلى جانب قرارات وزارة الخارجية): وتتفاوت تواريخ بداية اقتنائها من مركز لآخر تبعا لقدرة القائمين على أمر المكتبة فى طلبها، حيث يتم اقتناؤها عن طريق طلبها وليس عن طريق الشراء لأنها توزع مجانا لجل الإدارات الحكومية فى الدولة.

- جريدة الوقائع المصرية (وتصدر يوميا وتهتم بنشر قرارات الوزارات المختلفة - قرارات وكلاء الوزارات المختلفة - إلى جانب نشر المناقصات والعطاءات الحكومية..... إلخ).

- نشرات معلومات المحافظات: وهى النشرات التى تصدرها مراكز معلومات دواوين عام المحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية. وتأتى لهذه المراكز على سبيل الهدايا، وهى غير منتظمة الورود.

- نشرات مراكز المعلومات الزراعية فى المحافظات الأخرى. والتى تعد لسان حال هذه المراكز، وتأتى للمكتبة عن طريق التبادل مقابل نشرة المعلومات التى يصدرها المركز نفسه، حيث إن هذه المراكز متماثلة لدرجة التطابق فى المجموعات والخدمات وما تصدره من مطبوعات.

- مجموعات التقارير: وهذه التقارير عادة ما تكون من إعداد المركز نفسه أو من مديرية الزراعة

(1) Chirgwin, John. The Library assistant manual: Special libraries & information centres. - 4 ed. - London: Library Association publishing. 1995 p 20

(2) Penna, C. V. The planning of library & documentation services. - Paris: UNESCO, 1970 P 28.

ذاتها عن بعض المشاكل الزراعية فى المحافظة، وقليلا ما يتم التبادل بمثل هذه التقارير لاعتبارها من الأمور السرية لمركز المعلومات حسب اعتقاد القائمين عليه.

ـ مجموعات الأدلة: حيث تحرص هذه المراكز على توافرها وتتمثل غالبها فى الأدلة الإحصائية عن السكان والأراضى والأنشطة الصناعية فى محافظات مصر.

ـ قرارات المحافظين: وغالبا ما يحتفظ كل مركز بقرارات المحافظ التابع له المركز والتى تهتم اهتماما مباشرا بقطاع الزراعة وما يتصل به من أنشطة، حيث يتم تجميعها فى سجلات خاصة وترتب سنويا حسب تواريخ إصدارها.

ـ الدوريات العلمية المتخصصة: حيث تحرص هذه المراكز على تجميع الدوريات العلمية التى تهتم اهتماما مباشرا بموضوع الزراعة، وبفحص الباحث لهذه المجموعات تبين له أنها تمثل تجميعا لما يصدر من دوريات علمية فى كل محافظة داخل هذه المراكز، بمعنى أننا نجد على سبيل المثال مجلة البحوث الزراعية التى تصدرها كلية الزراعة بجامعة المنوفية هى الأساس فى مجموعة الدوريات العلمية فى مركز معلومات مديرية الزراعة بالمنوفية، كذلك نجد مجلة البحوث الزراعية التى تصدرها كلية الزراعة بجامعة طنطا هى الأساس فى مجموعة الدوريات العلمية فى مركز معلومات مديرية الزراعة بالغربية. وهكذا فى باقى المراكز موضوع البحث، وبالإضافة إلى ذلك نجد بعض أعداد من الدوريات التى تم التبادل بها مع المراكز الأخرى وكليات الزراعة المختلفة، هذا إلى توافر عدد من المجلات العامة والتى حصلت عليها هذه المراكز عن طريق التبادل أيضا مثل مجلة الأرصاد الجوية ومجلة العلم.

ـ مجموعات الكتب. وتعد من أفقر المجموعات فى مراكز المعلومات موضوع البحث، حيث لا توجد ميزانية لاقتنائها، واعتماد هذه المراكز فى تكوين مجموعاتها على التبادل مع مراكز المعلومات المناظرة والتى لا تمتلك أصلا مجموعات من الكتب، كل ذلك أدى لما سبق. ولكن الأمر لا يخلو من بعض المجموعات البسيطة من الكتب والتى لا تتعدى خمسين كتابًا فى أكثر المراكز اقتناء لهذه النوعية من الأوعية، وتنصب موضوعات هذه الكتب على الموضوعات الزراعية والتربة واستصلاح الأراضى والرى والأنشطة المتعلقة بالزراعة من إنتاج وتسويق وخلافه.

ومن الأمور المثيرة للدهشة أن تقوم جميع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة ـ فيما يخص مجموعات الكتب القليلة هذه ـ بإعداد فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتعد لها البطاقات التى لا تخلو من بعض العيوب الجوهرية مثل عدم اكتمال بيانات الوصف الببليوجرافى، وعدم تحديد موضوعات الكتاب بدقة وعدم الاعتماد على قوائم مقننة لذلك، كذلك عدم وضوح الرؤية لفلسفة الفهارس ودورها كمداخل أساسية للبحث فى أوعية المعلومات بدلا من اعتبارها ديكورا مكملا لواجهة المكتبة إذ إنها الضلع الأكبر فى بناء مركز المعلومات.

سابعا: العاملون:

تحديد عدد العاملين اللازمين لإدارة مركز المعلومات يتأثر بعدة عوامل: الوسط المستفيد من الخدمة، من حيث عدد المستفيدين الفعليين، والمستفيدين المحتملين، وفئات المستفيدين واهتماماتهم التخصصية والمهنية، وقدرتهم على التعامل الفعال مع خدمة المعلومات، وحاجتهم إلى المساعدة والإرشاد والتوجيه والتدريب، فضلا عن تشتتهم

الجغرافى، كذلك طبيعة الخدمات التى يقدمها المركز، والأساليب المتبعة فى تقديم هذه الخدمات ومدى الاعتماد على الآلات، ومدى الحاجة إلى الجهد البشرى، ومدى توافر الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا مناسبا فى المجتمع المحلى، وأخيرا حجم مقتنيات المركز من مصادر المعلومات ومقدار الجهد اللازم لتجهيز هذه المقتنيات. كل هذه العوامل مجتمعة ينبغى وضعها فى الاعتبار عند تحديد عدد العاملين المناسب لإدارة مركز المعلومات[١].

ولم تراع مراكز المعلومات ـ موضوع الدراسة ـ فى تحديدها لعدد العاملين بها أيًا من العوامل السابقة، ففى بعض المراكز نلاحظ زيادة عددية فى عدد العاملين وفى مراكز أخرى نلاحظ تدنى عدد العاملين لدرجة لا تساعد على سير العمل بصورته الطبيعية، ولذلك فلابد من وضع الضوابط القياسية لعدد العاملين وفقا للعوامل السابق ذكرها بحيث تكون (مواصفات مصرية) لهذه المراكز الوليدة فى مجال الزراعة، ويقترح الباحث أن يكون حجم المقتنيات وقواعد البيانات المطلوبة وحجم المستفيدين المحتملين من مراكز المعلومات أسس تحديد عدد العاملين، فكلما كان حجم المستفيدين كبيرا والطلب على المعلومات أكبر كان ذلك أدعى لزيادة عدد العاملين القادرين على إنشاء قواعد البيانات وإدارتها الإدارة العلمية ومعالجة البيانات وخدمة المستفيدين. وسيكون الوضع عكسيا عندما يقل الطلب على المعلومات وتنخفض أعداد المستفيدين.

وبالنظر للخلفية العلمية للعاملين فى مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة بالمحافظات نجد أنها فى الغالب تميل إلى القطاع الزراعى متمثلا فى حملة بكالوريوس الزراعة ودبلومات الزراعة، وقلة من حملة بكالوريوس التجارة ودبلوم التجارة، ومن النادر وجود متخصصين فى المكتبات والمعلومات، وهذا الأمر يدعو للتأمل ونحن فى بداية مرحلة بدأت تنتشر فيها مراكز المعلومات المتخصصة وأصبحنا نرى أن العمل فى المراكز المتخصصة للمعلومات أصبح حكرا على العاملين به فقط مع الاستعانة بقلة قليلة من خارج التخصص لسد بعض الفراغ فى التخصصات أو لذر الرماد فى العيون، وكأن المتخصصين فى المكتبات والمعلومات لا يفقهون ماهية هذه المراكز وطبيعة عملها، فى حين «أن أخصائى المعلومات المتخصص فى مجال موضوعه هو عماد المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة ويعد أفضل من يعمل فى هذه المراكز بحيث تخدمه خلفيته المتخصصة فى إتمام عمله على الوجه الأكمل مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة حصوله على قدر من التدريب فى مجال المكتبات وتكنولوجيا المعلومات»[٢]، وهناك اتجاه آخر وهو أن يحصل أخصائى المكتبات والمعلومات على خلفية علمية فى التخصصات الموضوعية لمراكز المعلومات والمكتبات المتخصصة.

والباحث لا يرجح فئة من العاملين على الأخرى ولكن يجب المزج بين الفئتين للاستفادة من إمكانيات كل منهما فى سبيل تحقيق غاية إنشاء هذه المراكز.

ومن الناحية العددية لعدد العاملين تكاد تتفق معايير المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة على

(١) حشمت قاسم. المرجع السابق. ص ١٢١.

(2) Lefebvre, Louise. The special library: what it is and What it can do for business and industry. - special libraries (fall 1996)10 p 289.

(٣) أحمد بدر. المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات: دراسات فى إدارة وتنظيم خدمات المعلومات. ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٨٨ ص ٢٧٤.

ضرورة وجود اثنين من المتخصصين فى المكتبات والمعلومات مقابل ثلاثة من غير المتخصصين[٣]، كما يجب أن يكون نسبة موظفى المكتبة إلى عدد المستفيدين هى موظف واحد لكل خمسين مستفيداً. ولكن يثار تساؤل. كيف يمكن تحديد عدد المستفيدين بالفعل من المكتبة أو مركز المعلومات؟ هل هى كل من يحق له الاستفادة من المكتبة أو مركز المعلومات؟ أم هم المستفيدون الفعليون المترددون للاستفادة من المجموعات؟ وهذه أسئلة تحتاج لدراسات تجريبية لتحديد من هو المستفيد المحتمل الذى على أساسه يمكن تحديد أعداد موظفى المكتبة.

ثامنا: الخدمات:

تقدم مراكز المعلومات الزراعية مجموعة من الخدمات الأساسية على النحو الآتى:

خدمة دعم اتخاذ القرار.

لاخلاف فى تلك الأهمية القصوى التى يكتسبها توافر المعلومات ودقتها فى عصر كعصرنا، فبقدر دقة المعلومات وتوافرها وإتاحتها فى الوقت المناسب، فإنها تعمل على دقة وصحة القرار المتخذ. وإيمانا من مراكز المعلومات الزراعية بأهمية المعلومات فإنها تقدم خدمة دعم اتخاذ القرار وهى عبارة عن عمل دراسات متعمقة للمشاكل التى تعترض القطاع الزراعى فى الوقت الراهن والمستقبلى من خلال ما يتوافر لديها من معلومات وبيانات إحصائية، حيث تعمل على توصيف المشكلة وبيان حجمها ومدى تأثيرها على المواطنين، وبيان القيود والمتغيرات التى تؤثر على المشكلة، ثم تقوم بدراسة المشكلة من كافة جوانبها من خلال ما يتوافر من معلومات وبيانات إحصائية، وأخيرا ومن خلال هذه الدراسة تقدم الحلول وبدائل الحلول، ومن ثم تقدم هذه الدراسة لمتخذى القرار لتنفيذ الحلول وإبلاغ القائمين على السياسة الزراعية بها.

وباستعراض الباحث لبعض الدراسات التى أعدتها إدارة دعم اتخاذ القرار فى بعض مراكز المعلومات الزراعية تبين ارتباط الدراسة بالإقليم الذى يقع فيه مركز المعلومات وهذا شىء جيد أن تنصب دراسات وخدمات مراكز المعلومات الزراعية على الأقاليم الموجودة بها أما الدراسات على المستوى الوطنى فهذا من شأن مراكز المعلومات فى وزارة الزراعة، إلا أن الباحث قد لاحظ أن معظم هذه الدراسات من حيث التوصيف والقيود والمتغيرات والحلول التى قدمتها قد تنطبق على كثير من المحافظات الأخرى بل تنطبق على المستوى الوطنى مع اختلاف الدرجة والحجم.

ومن أمثلة الدراسات التى قامت بها إدارات دعم اتخاذ القرار، دراسة عن إنتاج الخضر بمحافظة الغربية، حيث بدأت بتوصيف المشكلة من حيث عدم ثبات أسعار الخضر وتذبذبها على مدار السنة وعدم توافرها فى بعض الأوقات والارتفاع المفاجئ فى أسعارها، وبينت الدراسة أن هناك عدة قيود وراء المشكلة منها عدم ثبات المساحة المنزرعة بالخضر، وعدم توفير سياسة تصديرية واضحة واحتياجات السوق الخارجية والمحلية، وعدم توافر التقاوم عالية الإنتاج. أما المتغيرات فقد حددت الدراسة أن التقلبات الجوية قد تسبب ضرراً بالغا على الخضر، كذلك الزيادة المطردة للسكان تؤدى لزيادة الاستهلاك وكذلك قيام بعض المنتجين بتصدير كامل إنتاجهم من الخضر دون النظر لاحتياجات السوق المحلى. كل هذه القيود والمتغيرات أدت إلى ظهور المشكلة، وتدعم الدراسة ببيان مساحات وإنتاج الخضر الرئيسية فى السنوات الخمس الأخيرة.

وتخلص منها إلى عدم وجود سياسة مستقرة وثابتة لإنتاج الخضر سنويا، وأخيرا تقدم الدراسة الحلول وبدائل الحلول والمتمثلة فى ضرورة وضع سياسة تصديرية لأصناف الخضر المطلوبة للتصدير، كما يجب على الإرشاد الزراعى عمل التوعية الزراعية اللازمة للحصول على أعلى وأجود إنتاج للخضر، كذلك نشر التوعية باستخدام أنسب الأساليب فى عملية التغليف والنقل للتقليل من الفاقد والتالف من الخضر، كذلك ضرورة دراسة التوقعات المستقبلية لاحتياجات السوق المحلى والخارجى، مع ضرورة التنسيق بين وزارة التموين ووزارة الزراعة لافتقاد التنسيق فى الوقت الراهن.

ومن أمثلة الدراسات أيضا دراسة عن ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء بمحافظة المنوفية؛ حيث إن أسعار اللحوم البيضاء منذ السبعينيات وحتى الآن فى ارتفاع سريع ومتوالٍ، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى عدة قيود منها: استيراد أعلاف الدواجن من الخارج مما يجعلها خاضعة للأسعار العالمية وما يحدث لها من ارتفاع وانخفاض مفاجئ فى أسعارها، وقلة حجم الاستثمارات فى تطوير وتحديث صناعة الدواجن، وارتفاع معدل استهلاك الفرد من اللحوم البيضاء لرخص أسعارها بالنسبة للحوم الحمراء وكثرة الطلب مع قلة المعروض. أما المتغيرات التى تعترض المشكلة فتتمثل فى الزيادة المطردة فى أعداد السكان وعدم زيادة المنتج، وتوقف العديد من مزارع إنتاج دجاج التسمين عن الإنتاج، كذلك الانخفاض المفاجئ فى سعر دجاج التسمين لأسباب غير متوقعة مثل وجود منتج مستورد بسعر أقل، بعد ذلك قدمت الدراسة مجموعة من البيانات والإحصائيات عن عنابر التسمين فى المحافظة وطاقتها الإنتاجية فى السنوات العشر الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى توقف عدد كبير من عنابر التسمين عن الإنتاج مما أدى لحرمان المحافظات من نسبة ٣١٪ من الإنتاج سنويا، وأن نصيب الفرد تقلص إلى ٤,٥ دجاجة فقط، وأنه سيرتفع إلى ١٠,٥ دجاجة فى حالة تشغيل كافة عنابر التسمين فى المحافظة، وأخيرا قدمت الدراسة مجموعة من الحلول وبدائل الحلول مثل ضرورة سرعة حل مشاكل المربين مع بنوك التنمية والائتمان الزراعى لجدولة الديون وتدبير القروض اللازمة لسرعة التشغيل، كذلك عرض العنابر المتوقفة للتأجير للراغبين فى استثمار أموالهم فى هذا المجال وتشجيع شباب الخريجين للعمل به، كذلك ضرورة إحكام الرقابة على أسواق بيع اللحوم البيضاء، و العمل على إنشاء بورصة لتداول إنتاج المحافظة من دجاج التسمين والعمل على زيادة إنتاجه ورفع العبء عن المربين فى مجال التسويق.

ومثل الدراسات السابقة وغيرها يتم عرضها على متخذى القرار لاختيار الحلول المناسبة للمشكلة موضوع البحث، وهذه الدراسات تتم سواء بمبادرة من إدارات دعم اتخاذ القرار بمراكز المعلومات الزراعية على مستوى المحافظات ومعرفتها المسبقة بالمشاكل التى تعترض متخذى القرارات، أو تتم بتكليف من متخذى القرارات سواء على المستوى الرئاسى أو مستوى الإدارات كل فى تخصصه من خلال ما يتوافر لمراكز المعلومات من معلومات وبيانات إحصائية.

ا ـ خدمة المعلومة أو (الخدمة المرجعية)

من الخدمات الأساسية التى تقدمها مراكز المعلومات الزراعية خدمة المعلومة والتى تتلخص فى أن أحد المستفيدين سواء كان فرداً أو هيئة يتقدم للمركز بطلب معلومات محددة عن أى نشاط يخص العملية الزراعية أو العمليات المؤثرة أو المتأثرة بها ليرد عليه المركز من خلال ما هو متاح من كتب

ودوريات ونشرات وقواعد بيانات فى حدود زمنية وبأشكال مادية محددة، وهذه الخدمة بما تتضمنه من إجراءات وأهداف تعد مرادفا لما اصطلح عليه المكتبيون (بالخدمة المرجعية) والتى تهتم اهتماما مباشرا بمساعدة المستفيد فى الحصول على المعلومات وفى استخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث[1] أى بمعنى بحث الإنتاج الفكرى واسترجاع وبث المعلومات وجعلها فى متناول المستفيدين وفقا لاحتياجاتهم، وقد تتخذ هذه الخدمة عدة أشكال وأسماء مثل خدمات المعلومات ـ وهذا المصطلح هو المستخدم والمفضل فى مراكز المعلومات الزراعية ـ أو خدمات المراجع، أو الخدمات الببليوجرافية، أو خدمات توصيل الوثائق، أو خدمات التكشيف والاستخلاص، أو خدمات الاسترجاع على الخط المباشر.

وتحليل سجلات هذه الخدمة فى مراكز المعلومات موضوع البحث نجد أن معلومات عن العاملين فى مجال الزراعة وبيانات عن الإنتاج الزراعى والحيوانى والنباتى وبيانًا عن المساحات المنزرعة بمحاصيل معينة وبيانات عن الإنجازات التى تحققت فى كل مديرية على حدة فى خلال فترات محددة هى البيانات الأكثر طلبا من هذه المراكز، وهذا شىء طبيعى لأنها أنشئت لهذا الغرض فجميع البيانات المطلوبة على علاقة وثيقة بالعملية الزراعية، وبتحليل سجلات هذه الخدمة أيضا تبين أن أكثر المستفيدين طلبا للمعلومات من الهيئات الحكومية مثل مركز معلومات مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، مديرية التجارة والتموين مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظات، الإدارات الزراعية فى مراكز المحافظات، كليات الزراعة فى الجامعات المختلفة.

وبالنظر إلى سجلات خدمة المعلومة التى تقف على حصر وضبط نشاط هذه الخدمة نجد أنها عبارة عن سجلات ورقية مقسمة إلى عدة خانات تتضمن بيانات الرقم المسلسل، ثم تاريخ طلب المعلومة، ثم الجهة الطالبة للخدمة، ثم نوع وموضوع البيان المطلوب، وأخيرا تاريخ استيفاء وتقديم الخدمة لطالبيها، وبنظرة سريعة للسجل نستطيع التعرف على بانوراما شاملة لواقع خدمة المعلومة فى كل مركز معلومات على حدة، ولكن من السلبيات التى لاحظها الباحث اقتصار البحث على قواعد لبيانات التى تم إعدادها فقط عن الأنشطة الزراعية دون الاستعانة بالكتب والدوريات والنشرات ـ ويرجع ذلك إلى افتقار هذه المراكز حتى الآن لمجموعات قوية داخل مكتباتها ـ كذلك من السلبيات عدم الاحتفاظ بصورة من نتائج كل واقعة خدمة وخاصة الأبحاث التى تحتوى على أكثر من عنصر للبحث مما يعنى تكرار الجهد والوقت كلما تم طلبها مرة أخرى لمستفيد آخر.

ولتقديم خدمة معلومة أو خدمة مرجعية جيدة يلزم لهذه المراكز إنشاء مكتبات قوية تضم مجموعاتها من الكتب والدوريات والنشرات أحدث ما فى الموضوع، هذا إلى جانب قواعد البيانات التى تنشئها بما يتوافر لديها من معلومات زراعية، كما يجب توفير أخصائى مراجع قادر على تقديم الخدمة حسب إجراءاتها العملية والمتمثلة فى:

تلقى الاستفسار سواءً بالاتصال الشخصى أو الهاتفى أو بالبريد، ثم عمل المقابلة المرجعية refer-ence interview والتى تبدأ بالتعرف على الحدود الموضوعية والنوعية والزمنية والجغرافية لموضوع الاستفسار، كذلك معرفة أهداف المستفيد ودوافعه وصفاته الشخصية وما هو الشكل الذى يتوقعه لنتائج

(١) سعد محمد الهجرسى. المراجع ودراستها فى علوم المكتبات. ـ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧٧ ص ٤١.

استفساره أو يمكن أن يقبله من حيث عدد الأوعية وما إذا كان يحتاج النصوص الكاملة أم المستخلصات أم مجرد قائمة ببليوجرافية، وهذه المقابلة تتطلب حنكة ومهارة من أخصائى المراجع للتعرف على كل هذه الجوانب لإنجاز عمله بصورة مرضية. ثم عمل استراتيجية البحث والتى تتضمن اختيار المصادر التى يعتمد عليها سواء كتب أو دوريات أو قواعد بيانات، وتحديد استراتيجية البحث من الأمور الهامة للتعرف على احتياجات أخصائى المراجع من المراجع داخليا أو خارجيا. ثم إجراء البحث عن طريق تحديد المصادر التى تستقى منها البيانات بدءا بأحدثها ثم الأقدم فالأقدم، ثم تقديم الإجابة للمستفيد حسب إمكانيات مركز المعلومات وحسب طلب المستفيد، فقد تتخذ عدة أشكال مثل البطاقات أو الصفحات المصورة أو قوائم مطبوعة بالآلة الكاتبة أو منتج حاسب آلى. والخطوة الأخيرة فى خطوات الخدمة المرجعية هو تسجيل الاستفسار ونتائجه للإفادة منها فى مرات قادمة تتشابه فيها الاستفسارات وذلك للحفاظ على الوقت والجهد وجردة الخدمة المرجعية.

٢ ـ خدمة الاستخلاص:

تعد خدمة الاستخلاص من الخدمات الأساسية التى ينبغى لمراكز المعلومات تقديمها حيث تنطوى على مجموعة من الممارسات الفكرية والفنية وتحتاج إلى مجموعة من المهنيين المتمرسين المتفانين فى عملهم، إلى جانب ضرورة توافر أجهزة الحاسبات الإلكترونية الحديثة، وهذا بدوره لا يتوافر سوى فى هذه النوعية من مرافق المعلومات.

وخدمة الاستخلاص تهتم بإعطاء ملخص لأحد أوعية المعلومات مصحوباً بوصف ببليوجرافى مناسب يسهل عملية التعريف بهذه الأوعية، وبذلك يساهم فى التغلب على ظاهرة تفجر المعلومات ومساعدة الباحثين فى التعرف على أحدث ما ظهر من أوعية معلومات فى مجال تخصصه[١] وتختلف نوعيات المستخلصات حيث يتم تقسيمها إلى مستخلصات إعلامية، ومستخلصات كشفية، ومستخلصات نقدية، ومستخلصات المؤلفين، والمستخلصات المتحيرة، والمستخلصات المصغرة، والمستخلصات الإحصائية أو الرقمية، والاقتباسات، والمستخلصات ذات الشكل الموحد، وأخيرا المستخلصات التلغرافية[٢]. كما أن هناك تقسيما آخر إلى المستخلصات الإعلامية والمستخلصات الدلالية والمستخلصات المختلطة والمستخلصات الرصيدية ومستخلصات المؤلف، ويرجع اختلاف التقسيم إلى ما يتضمنه كل نوع من بيانات وحقائق عن وعاء المعلومات الذى يتوفر على استخلاصه، والمكتبات ومراكز المعلومات عليها تفضيل أحد الأنواع عن الآخر حسب أوعية المعلومات التى تمتلكها، المهم هو توافر عناصر المستخلص الجيد التى تتمثل فى الحداثة والوضوح والدقة، كما يجب أن يكون المستخلص متضمنا مقيدات ومحددات الموضوع من حيث الزمان والمكان ومنهج البحث، عند ذلك يمكن المستخلص المستفيد من اختيار الوثائق التى يجب أن يقرأها أو يتصفحها، كما يجنبه ذلك تصفح الوثائق الأصلية، كما يؤدى أحيانا للتغلب على عائق اللغة بتقديم المستخلص فى لغة يفهمها الباحث[٣]. وخدمة الاستخلاص فى مجملها أحد أشكال الإحاطة الجارية التى تحرص مراكز المعلومات على تقديمها للمستفيدين منها.

(١) محمد محمد أمان. خدمات المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٣ ص٦٧.
(٢) حشمت قاسم. خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٤. من ص ٢٢٣ : ٢٣٤.
(٣) محمد محمد أمان. المرجع السابق ص ٦٨، ٦٩.

وبالنظر إلى خدمة الاستخلاص فى مراكز المعلومات الزراعية فى مديريات الزراعة نجد أنها تكاد تكون مفتقدة تماما، حيث تنعدم مقوماتها الأساسية، فكثير من هذه المراكز لا تمتلك مكتباتها سوى مجموعات بسيطة جدا من الكتب والدوريات، كما تفتقد أخصائى المعلومات المدرب القادر على إجراء مثل هذه العملية، ولكن تدعى معظم هذه المراكز أن لديها هذه الخدمة، ولكن الواقع يؤكد أن ما لديها ليس استخلاصا بالمعنى الحرفى للكلمة، إنما مجموعة من الممارسات القريبة من عملية الاستخلاص، حيث يتم تقديم تعريف موجز عن بعض المقالات التى ترد فى الدوريات التى تقتنيها مكتبة المركز فى نشرة المعلومات التى يصدرها المركز بواقع دراسة واحدة فى كل عدد شهرى، كما يتم تقديم هذا التعريف الموجز فى لوحة الإعلانات الخاصة بالمركز بواقع دراسة أو اثنتين على أقصى تقدير شهريا، ويقدم عن كل تعريف بيانات العنوان، ثم المؤلف أو المؤلفون، ثم الناشر، ثم عدد الصفحات، ثم تاريخ النشر، وأخيرا ملخص البحث فى عدة سطور لاتقل عن سطرين ولا تزيد على خمسة أسطر وغالبا ما تكون هذه السطور من عمل المؤلف نفسه. ومثال ذلك:

مستخلص عن بعض الدراسات

العنوان: تأثير إضافة فيتامين هـ والسلينيم على إنتاج اللبن ومكوناته للأبقار الغريزيان.

المؤلفون: د/ أسمة فؤاد ـ بركات محمد ـ عاطف أبو عاشور ـ فكرى القربى ـ محمود النعناعى

الناشر: قسم الإنتاج الحيوانى ـ كلية الزراعة جامعة المنوفية.

عدد الصفحات: ١٧ صفحة باللغة العربية ـ ٢ صفحة باللغة الإنجليزية.

تاريخ النشر: مارس ١٩٩٤.

المستخلص: تم حساب متوسط إنتاج اللبن والدهن والبروتين وكمية اللاكتوز والمواد الصلبة الكلية واللادهنية وتركيز فيتامين هـ فى اللبن فكان هناك فروق معنوية وأخرى غير معنوية بين المجاميع المعاملة ومجموعة المقارنة.

وبالنظر إلى النموذج السابق نلاحظ مدى افتقاره لعناصر الوصف الببليوجرافى السليم، حيث يجب أن يشتمل على اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم المجلة، رقم المجلد أو السنة، رقم العدد، تاريخ العدد، أرقام الصفحات التى يشغلها المقال بالمجلة وليس عددها. أما عن المستخلص فيجب أن يشتمل على «معلومات مثل نوع المقالة ومستواها، علاقة المقالة بالمقالات الأخرى، الإشارة إلى الجديد فى المقالة من حيث الغرض العام والخاص منها ثم طريقة البحث والمنهج المتبع وأهم النتائج، عدد الرسوم التوضيحية والأشكال، الإشارة إلى الببليوجرافيات وعددها، كذلك الفهارس والكشافات والملاحق والقوائم[1] وبهذه الطريقة يمكن تقديم خدمة استخلاص تحقق الهدف منها وهو السيطرة على فيضان المعلومات، ولن يتأتى ذلك سوى بتوفير أخصائى المعلومات المتمرسين على هذه النوعية من الخدمات والمحيطين بأهميتها فى تيسير الإفادة من مصادر المعلومات، هذا فضلا عن توفير الميزانية لهذه العملية المرتفعة التكاليف، وإلى جانب هذه الخدمة يمكن لمراكز المعلومات الزراعية تقديم خدمة توأمية مع الاستخلاص ألا وهى خدمة «التكشيف» التى تهتم بالفحص الدقيق لمصادر المعلومات والتعرف على ما تشتمل عليه من معلومات وأفكار ومن ثم عنونة الوحدات المميزة بواسطة رؤوس الموضوعات المناسبة أو وضع أنسب مداخل للوصول إلى المعلومات مع

(١) محمد محمد أمان. المرجع السابق ص ٧٢.

إضافة المكان الدقيق لكل رأس موضوع للوحدة داخل المجموعة حتى يمكن استرجاعها[١].

وعملية الاستخلاص والتكشيف بهذا المفهوم تعد من صلب الخدمات الأساسية لمراكز المعلومات حيث يناط بها إعداد وإصدار المطبوعات الثانوية الممثلة فى الببليوجرافيات بأنواعها والكشافات والمستخلصات والأدلة وغيرها، وبذلك تحقيق المعادلة الصعبة نحو تيسير الإفادة من مصادر المعلومات فى ظل ما تشهده من فيضان فى إنتاجها مع تدنى ميزانيات الاقتناء للمكتبات ومراكز المعلومات فى العصر الراهن.

٣ ـ خدمة الإحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات:

يرجع إنشاء المكتبات ومراكز المعلومات لخدمة مجموعة من المستفيدين وإمدادهم بالمعلومات والدراسات والأبحاث فى مجال تخصصهم ولا تألو المكتبات ومراكز المعلومات جهدا فى العمل على جذب المستفيدين لما تملكه من مجموعات وقواعد بيانات، فإن لم يأت المستفيد إليها توخت السبل الكفيلة للوصول إليه فى مكان عمله وعرضت عليه ما تعتقد أنه يهم مجال تخصصه، وبذلك تحقق الهدف من إنشائها وتعمل على الاستفادة القصوى من مجموعاتها. كل هذا يعرف بعملية الإحاطة الجارية (Current Awareness) والتى تعرف بأنها محاولة الإلمام بالتطورات الحديثة فى أى فرع من فروع المعرفة خاصة ما يهم منها مستفيدين لهم اهتمام بهذه التطورات، وهذا الاهتمام قد يكون نتيجة رغبة فى التعرف على أحدث ما نشر فى الموضوع للاستفادة به سواء للدراسة أو البحث، أو الاستعانة به فى عملية الإدارة، أو استخدامها فى تخطيط البرامج المستقبلية[٢] وتتخذ عملية الإحاطة الجارية بمفهومها الشامل عدة أشكال فى سبيل تحقيق أهدافها على النحو التالى:

الاتصال الهاتفى بالأفراد، الإخطارات اليومية، تسجيل الإشارات الببليوجرافية على جذاذات وإرسالها إلى الأفراد، تمرير الدوريات، قوائم الإضافات الجديدة، استنساخ قوائم محتويات الدوريات، النشرات الإعلامية، التعريف بالبحوث الجارية، البث الانتقائى للمعلومات[٣].

والخدمة الأخيرة يعرفها «لون Lohn» بأنها تلك الخدمة التى تهتم بصفة أساسية بتوجيه المعلومات الحديثة على اختلاف مصادرها إلى حيث ترتفع احتمالات الإفادة منها داخل المؤسسة، وهذا التوجيه وما ينطوى عليه من انتقاء تتكفل به بعض خدمات الإحاطة الجارية، وبمعنى آخر يمكن تسمية البث الانتقائى على أنه إحاطة جارية لصالح مستفيد بعينه، وعن طريق هذه الخدمة يمكن تحقيق غرضين: الأول؛ توفير خدمة الإحاطة الجارية لكل مستفيد على حدة، الثانى؛ توفير وقت المستفيد باستبعاد الوثائق أو المعلومات التى لا تناسبه[٤].

ومراكز المعلومات الزراعية فى مديريات الزراعة بمختلف المحافظات بدأت فى الأخذ بمقومات الخدمات الحديثة بإدراج خدمة الإحاطة الجارية ضمن الخدمات التى تقوم بها لصالح المستفيدين منها وإن لم تتم حتى الآن كما ينبغى حيث لم تتخذ عمليا من وسائل الإحاطة الجارية سوى النشرة

(١) محمد فتحى عبد الهادى. التكشيف لأغراض الاسترجاع. القاهرة: دار غريب للطباعة، ١٩٧٧. ص ١١.
(٢) محمد محمد أمان. خدمات المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٣ ص١٣.
(٣) حشمت قاسم. خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٤. ص ٣٢٥.
(٤) حشمت قاسم. المرجع السابق. ص ٣٤٥، ٣٤٧.

الإعلامية التى تصدرها عن طريق قسم النشر، كذلك عرض قوائم الإضافات الجديدة من الكتب والدوريات تحت عنوان «ورد حديثا للمكتبة» ويتم عرض ذلك فى النشرة الإعلامية، كذلك يتم عرضه على لوحة الإعلانات التى تتصدر واجهة معظم مراكز المعلومات الزراعية والتى تسمح لكل من يرتاد المركز أن يطلع عليها.

وتدعى جميع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة بمختلف المحافظات أنها تقدم خدمة البث الانتقائى للمعلومات إلا أنه بالتنقيب عن تلك الخدمة لم نجد أيا من مقوماتها المتمثلة فى تحديد سمات المستفيدين ومراصد البيانات وأخيرا عملية مضاهاة سمات المستفيدين بسمات مصادر المعلومات، وإن توافرت قواعد البيانات فلا وجود لباقى المقومات عمليا ولا فى أذهان القائمين على خدمات المعلومات بهذه المراكز، ولقد وجد الباحث أن مفهوم خدمة البث الانتقائى للمعلومات مضطرب فى أذهان الكثيرين ولا يرقى هذا لمضمونه الحقيقى المعروف لدى المتخصصين، ورأى الباحث أن معظم الممارسات التى تتم تحت هذا الاسم لا تتعدى كونها بعض ممارسات عملية الإحاطة الجارية بمفهومها العام، إذ تقوم هذه المراكز بإحاطة مستفيديها بشكل عام عن طريق النشر فى نشرة المعلومات التى تصدرها أو عن طريق عرض عناوين ما ورد حديثا من دراسات وبحوث فى لوحات إعلانية فى مكان عام لكل المستفيدين، وفى بعض الأحيان يتم تحديد الإدارات التى يمكنها الاستفادة المباشرة من الدراسات والبحوث موضوع الإحاطة، ومثال ذلك ما تم نشره فى نشرة المعلومات وعرضه على لوحة الإعلانات لبعض هذه المراكز تحت عنوان: البث الانتقائى للمعلومات لبعض البحوث والدراسات على النحو التالى:

الموضوع:

١ ـ دراسات تأثير بعض المعاملات التكميلية الآمنة للحد من تلف ثمار الموالح والمانجو فى أثناء التخزين.

٢ ـ دراسات عن تأثير الإضافات التكميلية من المواد العضوية والعناصر المعدنية على نمو الطماطم تحت الظروف الملحية.

٣ ـ دراسة عن خصائص وتقييم الأراضى المتاخمة للبحيرات المالحة فى مصر.

٤ ـ مجموعة أبحاث عن تأثير الأسمدة العضوية بمفردها أو مع الزنك واليورون على نبات الذرة.

٥ ـ أبحاث عن الخواص الطبيعية والتركيب الكيماوى لبذور الكنتالوب كمصدر غير تقليدى للزيت النباتى.

الجهة: إدارة الأراضى والمياه ـ إدارة الشئون الزراعية ـ إدارة المكافحة البستانية.

تاريخ البث: ٩٨/١٢/٢

ويرى الباحث أن هذه المراكز تستطيع بما يتوافر لديها من قواعد بيانات وكفاءات بشرية تقديم خدمة الإحاطة الجارية بكافة أشكالها على نحو سليم، حيث إن فئات المستفيدين محددة بشكل واضح ولا تحتاج إلى مجهود كبير لتحديدها وتصنيفها، فالإدارات الزراعية المختلفة داخل كل مديرية تحدد وظائفها وأهدافها وتحدد سلفا احتياجاتها من المعلومات، كذلك تحدد احتياجات الإدارة من القوانين واللوائح، كما أن على مستوى خارج مديرية الزراعة فإن فئات المستفيدين تحدد سلفا عن طريق الإدارات الزراعية وما تشمله من إدارات، كذلك الجمعيات الزراعية التى تهتم اهتماماً مباشرا بالعملية الزراعية، حيث تتمثل احتياجاتها فى البيانات الإرشادية لخدمة وظيفة الإرشاد الزراعى، وما

يستجد من قوانين ولوائح وقرارات تلك التى تقوم على ضبط العملية الزراعية، ولهذا فإن تحديد المستفيدين وتحديد سماتهم إلى جانب توافر البيانات والمعلومات مع توافر الكفاءات البشرية تستطيع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة على مستوى مصر ككل تقديم خدمة الإحاطة الجارية فى شكل من أشكال السابق ذكرها وبذلك تتحقق الاستفادة المزدوجة للمكتبة وللمستفيد.

٤ ـ خدمة النشر :

من المهام التى يضطلع بها مركز المعلومات النشر العلمى؛ لما يمثله من أهمية فى تحقيق أهداف المركز نفسه، حيث تهتم مراكز المعلومات بعملية النشر الأولى أو ما يسمى بإصدار المطبوعات الأولية التى تعتمد اعتمادا مطلقا على ما تمتلكه هذه المراكز من معلومات وبيانات، كما يعد من صميم عمل هذه المراكز نشر المطبوعات الثانوية المتمثلة فى الببليوجرافيات والكشافات والأدلة.... إلخ.

وفى التقسيم الإدارى لمراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة نجد قسم النشر الذى يتعاون مع الأقسام الأخرى فى نشر وإصدار مستخلصات الأبحاث والنشرات التخصصية، كذلك نشر مخرجات الحاسب الآلى والمؤشرات العامة للبيانات فى الموضوعات الزراعية المختلفة، كذلك من أهم ما تصدره هذه المراكز هو النشرة ربع السنوية.

وبالنظر إلى ما تصدره هذه المراكز من مطبوعات نلاحظ أنه فى ظل الإمكانيات المتواضعة وحداثة النشأة لم ترق عملية النشر بعد إلى مستوى مراكز المعلومات بالفعل، ولكن يبقى الوضع الحالى مجرد بداية، فالنشرات المتخصصة معظمها يصدر لصالح قسم الإرشاد الزراعى بالمديرية التابع لها مركز المعلومات حيث تستخدم لنشر الطرق الصحيحة لزراعة محصول معين أو تربية حيوان بعينه، فعلى سبيل المثال نشرة خاصة بزراعة وإنتاج التين الشوكى. نجد أن المركز يستخلص البيانات الأساسية لهذه النشرة من الكتب والدوريات التى توجد بالمكتبة أو من أى مصدر آخر بحيث تتضمن هذه النشرة: منشأ المحصول ـ أنواع الثمار ـ الوصف النباتى ـ التكاثر ـ البيئة المناسبة ـ إنشاء البستان ـ عمليات الخدمة المختلفة ـ الحصاد ـ التعبئة والتغليف ـ الأصناف ـ وأخيرا معالجة الأمراض والآفات. وتصدر هذه النشرات فى صورة بدائية خالية من فنون الإخراج والورق المصقول والألوان المستخدمة فى النشر الحديث مثل النشرات التى تصدرها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والذى وجد الباحث أعدادًا كثيرة منها فى المراكز موضوع الدراسة.

أما عن نشر المخرجات والمؤشرات الآلية فهى عبارة عن إصدار بعض البيانات والمعلومات الزراعية فى صفحة واحدة أو اثنتين على الأكثر وذلك للدعاية أو لتعليقها فى لوحة الإعلانات للإحاطة الجارية لما تملكه هذه المراكز. ومثال أحد هذه المخرجات مخرج عن مدينة السادات (إضافة ونهضة وإشراقة أمل)، حيث تضمن موقع المدينة مختصرا ـ مساحتها ـ مميزاتها ـ مستقبلها ـ المسطح الكلى ـ المسطح المنزرع ـ أهم المحاصيل الحقلية والبستانية والخضر بالفدان فى المدينة.

أما عن إصدار بعض المؤشرات الآلية ـ كما تسمى فى هذه المراكز ـ فمثالها عن الأراضى فى محافظة الجيزة (المسطح الكلى) توزيعه من عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩ بحيث يضم هذا المؤشر مقدار المسطح الكلى ـ مقدار الزيادة فى مساحة المنافع

والخدمات فى الفترة المحددة ـ جدول تفصيلى بالمسطح الكلى والزمام المنزرع والمنافع بالفدان فى الفترة المحددة ـ ثم نفس البيانين السابقين فى شكل رسوم بيانية. وتستخدم هذه المطبوعات للرد على الاستفسارات فى خدمة الإحاطة الجارية.

وتعد نشرة المعلومات التى تصدر ربع سنوية هى أهم ما ينتجه قسم النشر فى هذه المراكز. وبالنظر لهذه النشرات فى المراكز المختلفة نلاحظ نمطية الإخراج والموضوعات لدرجة التماثل ولا نكاد نلاحظ فروقا ذات بال؛ فمن حيث الموضوعات نجد أنها تشتمل على بيانات المحافظة التابع لها المركز والمسئولين عن المركز وهيئة تحرير النشرة والتى غالبا لا تخرج عن رؤساء أقسام مركز المعلومات ومديره، بعد ذلك تقدم النشرة فى كل عدد شخصية من المجال الزراعى وغالبا يكون من داخل مديرية الزراعة من حيث الاسم ـ تاريخ الميلاد ـ الحالة الاجتماعية ـ المؤهل ـ الوظيفة الحالية ـ الأعمال التى زاولها ـ الأنشطة العملية ـ أهم الإنجازات التى حققها فى المجال، بعد ذلك تستعرض النشرة أهم الإنجازات ـ بالجداول والرسوم البيانية والتعليقات ـ التى حققها المركز فى الشهور الثلاثة المنقضية من حيث التعاونيات الزراعية ـ أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية وعددها ورأس المال ـ المساحة المنزرعة على مستوى الإدارات بمراكز المحافظة، ثم الآلات الزراعية والخدمات التى تقدمها المديرية فى مجال توفير مستلزمات الإنتاج، كذلك تقدم بيانا بالمنح والقروض الممنوحة للجمعيات التعاونية الزراعية، ثم حالات دعم اتخاذ القرار، ثم بيانا بخدمة المعلومة، ثم باختصار نشاط وإنجازات الأقسام المختلفة لمركز المعلومات، وأخيرا تقدم النشرة جزءاً تعليميا عن الحاسب الآلى من حيث التعريف ونظم التشغيل والبرامج... إلخ، على حلقات بحيث يتضمن كل عدد من أعداد النشرة مجموعة من التعريفات والأوامر. وتذيل كافة أعداد النشرة بنموذج استطلاع رأى المستفيدين عن النشرة من حيث الاستمرارية ودقة البيانات وطريقة وتحديث البيانات وعرض الموضوعات التى يود المستفيدون إضافتها لأبواب النشرة.

وكما سبق القول فإن أقسام النشر بهذه المراكز لم ترق بعد لمفهوم النشر الحديث من حيث الموضوعات والبيانات والمعلومات، كذلك من حيث الإخراج الفنى والمعالجة، فمازال ما ينشر عبارة عن تغطية لمجالات اجتماعية وعامة وليست فى صميم التخصص، وما ينشر فى تخصصات الزراعة عبارة عن بيانات أولية تفتقد الدراسة والتحليل اللازمين للوقوف على أسباب الرقم ومعطياته، أما من حيث الإخراج الفنى فإن نشرات المعلومات تصدر دون أى من عوامل العرض الجيد ووسائل الإيضاح وجذب المستفيدين التى نصادفها فى مطبوعات الناشرين المتخصصين.

والأمر على هذا النحو يحتاج إلى فهم أعمق لدور قسم النشر ومدى أهميته بهذه المراكز بحيث لا يقتصر الأمر على نشر بعض البيانات الخام فقط، وإنما يجب أن يتعداه إلى تحليل وتفسير ما تمتلكه هذه المراكز من بيانات والخروج منها بأسباب ومقومات الحلول المقترحة للمشاكل التى تعترض بعض العمليات الزراعية، ولا يتأتى ذلك سوى باعتماد ميزانية أكبر لهذا الغرض مع تدريب الكوادر البشرية المتخصصة فى مجال النشر وإعدادها الإعداد المناسب.